الضوابط الرقابية الخاصة بتصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً (D-SIBs)

جدول المحتويات

جدول التعاريف..... 2

مقدمة:..... 3

أولاً: نطاق التطبيق:..... 4

ثانياً: المنهجية المعتمدة في تصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً:..... 4

ثالثاً: متطلب رأس المال الإضافي المطلوب من المصارف المحلية المهمة نظامياً- استيعاب الخسائر: 7

رابعاً: الإجراءات النوعية الخاصة بالمصارف المحلية المهمة نظامياً 7

خامساً: التحديث الدوري لقائمة المصارف المهمة نظامياً محلياً: (المراجعة الدورية والتنقيح) 8

الملحق رقم (1) نموذج البيانات السنوية..... 8

الملحق رقم (2) تغيير الأهمية النظامية للمصرف 10

الملحق رقم (3) ملخص الإجراءات الاستباقية المتعلق بنظام الحوكمة المؤسسية ونظام إدارة المخاطر 10

الملحق رقم (4) الأسلوب المعتمد لاختيار عينة المصارف الخاضعة للتطبيق 11

جدول التعاريف

المؤشر	التعريف
الحجم	يقصد بهذا المؤشر إجمالي الموجودات داخل الميزانية، واجمالي الائتمان التعهدي لحسابات خارج الميزانية.
الترابط	يشير هذا المؤشر إلى علاقات المصرف الارتباطية مع المؤسسات المالية الأخرى داخل العراق سواء فيما يتعلق بعمليات منح التسهيلات الائتمانية وعمليات التمويل أو عملية جذب واستقطاب الأموال، فكلما زاد ارتباط المصرف بالمؤسسات المالية الأخرى كلما ارتفع مستوى المخاطر النظامية والآثار التي قد تنتج عن فشل هذا المصرف على تلك المؤسسات المالية.
الاستبدال	يقيس هذا المؤشر مدى أهمية المصرف كمشارك في الصناعة المصرفية أو في تقديم الخدمات المالية، ومن ثم مدى وجود بدائل للخدمات المالية للمصرف ومدى أهميته فيما يتعلق بنظم الدفع أو السيولة المصرفية، فكلما زاد عدد البدائل المتوفرة لدور المصرف كمشارك في الصناعة المصرفية او بدائل لدوره كمقدم أو مشرك في البنية الأساسية للقطاع المالي كلما انخفضت أهميته النظامية ومستوى الاثار المترتبة على فشله.
التعقيد	يقصد بهذا المؤشر مدى تعقد العمليات الخاصة بالمصرف سواءً على مستوى الخدمات أو هيكل العمليات والأنشطة، بمعنى إلى أي مدى المصرف يندرج في تعاملات أسواق المشتقات المالية وبما يشمل أسواق الصرف والأسهم وأسواق السلع وعمليات مقايضة مخاطر الائتمان وغيرها من التعاملات الأخرى، وكلما زاد تعقد مستوى الخدمات المالية للمصرف كلما زادت مخاطره النظامية وارتفعت كلفة إنقاذه من التعثر.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

مقدمة:

أبرزت الأزمة المالية الأخيرة الترابط والطبيعة المكملة بين جوانب الرقابة الاحترازية الكلية وجوانب الرقابة الاحترازية الجزئية. كما أن تطبيق أسلوب الرقابة القائم على المخاطر يتطلب تقييم نظام المخاطر على نطاق أوسع، بدلاً من النظر إلى الميزانيات السنوية لكل مصرف بشكل منفصل.

أن ضعف أو فشل المصارف الكبيرة له آثار وتداعيات سلبية على استقرار النظام المصرفي والمالي الذي ينعكس بدروه على الاقتصاد العام للبلد، وذلك بسبب حجم هذه المصارف والترابط الكبير مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فضلاً عن التعقيد في عملياتها وضعف القدرة على تغطية الفجوة التي تنتج عن تعثر أو فشل هذه المؤسسات. وبناءً على ذلك، وضعت لجنة بازل للرقابة والأشراف المصرفي إطار أشرافي يسمى المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) (**Domestically Systemic Important Banks**) بهدف تضمنه سلسلة من الإصلاحات لتحسين مرونة المصارف والأنظمة المصرفية، والتي تشمل على سبيل المثال زيادة الجودة والكمية المطلوبة لرأس المال في النظام المصرفي، وتحسين تغطية المخاطر، ونسبة الرافعة المالية لتكون بمثابة دعامة للنظام القائم على المخاطر، بالإضافة إلى معايير قياس مخاطر للسيولة. بهدف العمل على تقليل احتمالية فشلها أو تعثرها من خلال زيادة القدرة على استيعاب وامتصاص المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات.

واستناداً إلى المادة رقم (4) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدل التي تخول هذا البنك الصلاحيات الرقابية والإشرافية وانسجاماً مع المعايير والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والأشراف المصرفي وأفضل التجارب الدولية في هذا المجال، وللحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي صدرت هذه الضوابط والتي يتطلب الالتزام بها جنباً إلى جنب مع الضوابط والتعليمات الآتية كحد أدنى:

- معيار كفاية رأس المال.
- إدارة المخاطر.
- الحوكمة المؤسسية.
- أي ضوابط أو تعليمات ذات صلة والتي من المحتمل ان يكون لها اثر مباشر أو غير مباشر (كمي ونوعي) على عمليات استيعاب الخسائر.

أولاً: نطاق التطبيق:

يجب على المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي (المصارف المحلية، فروع المصارف الأجنبية) والتي تندرج ضمن المصارف المحلية المهمة نظامياً الالتزام بهذه الضوابط بشكل تدريجي، وفق التفاصيل المذكورة في الفقرتين (ثالثاً، رابعاً) ادناه، كما يمكن مطالبة فروع المصارف الأجنبية بنتائج التقييم الداخلي لمعيار كفاية رأس المال (ICCAP) للمصرف الأم أو/و تعزيز مكونات الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية المعرفة بموجب (مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية) وحسب حالة كل مصرف على حده.

ثانياً: المنهجية المعتمدة في تصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً:

إن المنهجية المعتمدة في تحديد المصارف المهمة نظامياً على المستوى المحلي أُعدت على أساس الطريقة المعتمدة من قبل لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي والتي تتوزع على ثلاث منهجيات أساسية هي (القائمة على أساس المؤشرات، القائمة على أساس العينات، القائمة على أساس الحكم الاشرافي للسلطة التنظيمية).

وفي ضوء طبيعة العمليات والبيئة المصرفية العراقية فقد تم الاستناد على المنهجية القائمة على أساس المؤشرات وفق مجموعة من المؤشرات الموضحة ادناه:

1. **الحجم (Size):** حجم موجودات المصرف.
2. **الارتباط (Interconnectedness):** ارتباط أنشطة المصرف مع المؤسسات المالية الأخرى داخل البلد.
3. **الاستبدال (Substitutability):** مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها المصرف.
4. **التعقيد (Complexity):** مدى تطور وتقدم أنشطة وعمليات المصرف.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

جدول (1) المؤشرات الكمية المعتمدة في تحديد المصارف المهمة نظامياً

المؤشر	الأهمية النسبية	اداة القياس
الحجم	40%	إجمالي الموجودات داخل وخارج العراق
		حجم الائتمان التعهدي لفروع المصرف داخل العراق
الارتباط	25%	اجمالي التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى
		الودائع والأموال المستقطبة من المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى
الاستبدال	25%	إجمالي التسهيلات والتمويلات الممنوحة
		حجم المعاملات الصادرة عبر نظام المدفوعات RTGS
التعقيد	10%	إجمالي الموجودات لفروع المصرف خارج العراق
		حجم الائتمان التعهدي لفروع المصرف خارج العراق
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر.

كما تعتمد المنهجية المستخدمة في عملية التصنيف على طريقة نقاط الأساس **basis points** التي اوصت بها لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي والتي يمكن توضيحها من خلال الخطوات الآتية:

أ. تحديد عينة المصارف المشاركة في التصنيف اعتماداً على العديد من المؤشرات التي سيعتمدها هذا البنك لتحديد هذه العينة الموضحة في الملحق رقم (4).

ب. احتساب نتائج العمليات لكل مصرف بشكل فردي ومقارنته بنتائج العمليات للقطاع المصرفي على أساس مجمع.

ج. ترجيح المؤشرات الأساسية الموضحة في الجدول أعلاه ب (10000) نقطة أساس.

د. الاخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات الأساسية.

ه. تم تحديد الدرجة الفاصلة **thresholds** في اعتبار المصرف المهم نظامياً، ب (400) نقطة أساس.

و. الجدول ادناه يوضح الفئات الأربعة لتصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً.

جدول (2) الفئات الأربعة لتصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً

الشرائح	قيمة المؤشر[1] (SCORE)	نقاط الأساس
0	المصرف غير مهم نظامياً	أقل من 400 نقطة
1	الحد الفاصل – D	400 – 450 نقطة
2	C- D	451 – 500 نقطة
3	B-C	501 – 550 نقطة
4	A	551 نقطة فأكثر

[1] في حال حصول المصرف على درجة تساوي الحد الفاصل للحدود سيتم نقل المصرف للمجموعة الأعلى بناءً على توصية لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

معادلة الاحتساب

$$\text{درجة الأهمية النظامية}^{2} = (0.4(\frac{\text{الموجودات}}{\sum_i^n \text{الموجودات}} + \frac{\text{الائتمان التعهدي لفروع المصرف خارج العراق}}{\sum_i^n \text{الائتمان التعهدي لفروع المصرف خارج العراق}}) * 10000) + (0.25(\frac{\text{التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والشركات المالية الاخرى}}{\sum_i^n \text{التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والشركات المالية الاخرى}} + \frac{\text{الودائع والأموال المستقطبة من المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى}}{\sum_i^n \text{الودائع والأموال المستقطبة من المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى}}) * 10000) + (0.25(\frac{\text{التسهيلات والتمويلات الممنوحة}}{\sum_i^n \text{التسهيلات والتمويلات الممنوحة}} + \frac{\text{التعاملات الصادرة في نظام } RTGS}{\sum_i^n \text{التعاملات الصادرة في نظام } RTGS}) * 10000) + (0.1(\frac{\text{الموجودات لفروع المصرف خارج العراق}}{\sum_i^n \text{الموجودات لفروع المصرف خارج العراق}} + \frac{\text{الحسابات خارج الميزانية لفروع المصرف خارج العراق}}{\sum_i^n \text{الحسابات خارج الميزانية لفروع المصرف خارج العراق}} + \frac{\text{الموجودات المالية بالقيمة العادلة}}{\sum_i^n \text{الموجودات المالية بالقيمة العادلة}}) * 10000)$$

احتساب الدرجات

بعد احتساب الدرجات لكل مصرف، يتم تحديد المصارف التي حصلت على درجات أكثر من مستوى (الأهمية النظامية) باعتبارها تلقائياً مصارف ذات اهمية نظامية محلياً. كما يجوز للبنك المركزي العراقي العمل على أضافة أي مصرف لم يصل للأهمية النظامية إلى قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً، استناداً إلى العمليات الأساسية (على سبيل المثال لا الحصر) الخاصة بمهام التدقيق والتفتيش وكذلك نظام إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال (GRC).

ثالثاً: متطلب رأس المال الإضافي المطلوب من المصارف المحلية المهمة نظامياً- استيعاب الخسائر:

لغرض تعزيز الإجراءات الرقابية والإشرافية وضمان سلامة وتعزيز القاعدة الرأسمالية لزيادة قدرها على استيعاب الخسائر **Higher Loss Absorbency** ، تقرر زيادة رأس المال المطلوب الاحتفاظ به ضمن رأس المال الأساسي المستمر (CET1) **Common Equity Tier 1**، على أن تتم عملية الزيادة بشكل تدريجي وفق النسب الموضحة في الجدول أدناه، ويحق لهذا البنك العمل على فرض قيود إضافية على عملية توزيع الأرباح في حال فشل المصرف في تلبية المتطلبات الإضافية على رأس المال الأساسي المستمر، وفي حال حدوث تغيير في الأهمية النظامية للمصرف سيتم التعامل مع هذه الحالة وفق المعطيات والافتراضات الواردة في الملحق رقم (2).

جدول (3) متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الإضافي

الشرائح	قيمة المؤشر (SCORE)	العام الأول 2023، اعتماداً على بيانات 2022/12/31	العام الثاني 2024 ، اعتماداً على بيانات 2023/12/31	العام الثالث 2025، اعتماداً على بيانات 2024/12/31
1	الحد الفاصل – D	0.25	0.5	0.75
2	C- D	0.5	1	1.25
3	B-C	1	1.5	1.75
4	A	1.5	2.25	2.5

[2] $\sum_i^n$ تشير إلى إجمالي عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

رابعاً: الإجراءات النوعية الخاصة بالمصارف المحلية المهمة نظامياً

سيعمل هذا البنك على تطبيق مجموعة من الإجراءات الموضحة ادناه وفق الاعتبارات الآتية:

1. **الإجراءات النوعية التي تعبر حد أدنى للالتزام من قبل المصارف:**
   أ. التحقق من فاعلية نظام الحوكمة المؤسسية وخصوصاً فيما يتعلق بمجلس الإدارة وبيئية الرقابة وعملية الإفصاح والشفافية.
   ب. تعزيز عملية إدارة المخاطر بشكل يسهم من التخفيف منها.
   ج. التركيز على امتلاك المصرف المحلي المهم نظامياً خطط استمرارية الأعمال التي تلائم نموذج الاعمال الخاص به.
2. **الإجراءات النوعية التي سيتم التدرج في تنفيذها وفق الفئات الأربعة الموضحة في الجدول رقم (2):**
   أ. عقد اجتماعات مع أعضاء مجلس الإدارة لغرض التحقق من الأمور الاستراتيجية والجوانب الأساسية التي يرتكز عليها نموذج الاعمال الخاص بالمصرف.
   ب. تحليل هيكل الإيرادات والمصاريف على مستوى الفروع المحلية والخارجية بشكل يسهم في تخفيف حدة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف بالشكل الإجمالي.
   ج. تعزيز عملية التواصل الميداني.
   د. التواصل المستمر مع ممثلي الوحدات التنفيذية الرئيسية منها على سبيل المثال (التدقيق الداخلي، الامتثال، إدارة نظم تقنية المعلومات والاتصالات).

خامساً: التحديث الدوري لقائمة المصارف المهمة نظامياً محلياً: (المراجعة الدورية والتنقيح)

يتطلب من المصارف المحلية العاملة في القطاع المصرفي العراقي (عينة الاختبار والتطبيق) العمل على تقديم البيانات السنوية الموضحة في الملحق رقم (1)، إذ سيتم الإفصاح عن هذه المصارف من قبل هذا البنك[3] لغرض ابلاغ المصارف بالدرجة والاهمية النظامية التي حصل عليها، مع العرض بأن هذا البنك سيقوم بمراجعة المنهجية المعتمدة في تنصيف المصارف المحلية المهمة نظامياً بشكل دوري (كل سنتين) بشكل يتوافق مع فترات الاختبار الفعلي للمصارف، أو كلما دعت الحاجة لذلك بناءً على المتغيرات التي تطرأ على بيئة القطاع المصرفي منها على سبيل المثال لا الحصر (تغيير نماذج الأعمال، تغيير إطار إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال، عمليات الدمج والاستحواذ)، على ان يشمل التنقيح بحد ادنى الاتي:

1. المنهجية.
2. الأوزان الترجيحية والدرجة النهائية التي حصل عليها المصرف.
3. المتطلبات الكمية والنوعية المفروضة على المصارف المحلية المهمة نظامياً.

---

[3] أن الهدف الأساسي للتصنيف يعتمد على تصنيف المصارف المهمة محلياً وفق المؤشرات المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة والأشراف المصرفي لغرض تحديد نوع عمليات المراجعة الأشرفية والرقابية التي يستند عليها هذا البنك، ولا يعكس بأي شكل من الأشكال عملية تقييم لأداء المصرف.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

الملحق رقم (1) نموذج البيانات السنوية

على المصارف الالتزام بتقديم البيانات المدرجة في الجدول أدناه، خلال الفصل الأول من كل عام لغرض البدء بإجراءات تصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً، على أن مراعاة النقاط الآتية:

1. يتم تثبيت المبالغ لأقرب مليون دينار عراقي.
2. يجب أن تعكس البيانات الواقع الفعلي للمصرف، والتي تكون معززة بكشوفات ومستندات، مصنفة وفق الافتراضات المدرجة في الجدول ادناه على سبيل المثال لا الحصر (كشف التمويلات والتسهيلات الائتمانية، كشف بالودائع والأموال المستقطبة، ميزان المراجعة لفروع المصرف خارج العراق).
3. يمكن للمصرف تقديم أي كشوفات أو بيانات إضافية تعزز من عملية الإفصاح والشفافية.

عملية استدعاء المبالغ من المركز المالي	
المؤشر / الحساب	**طريقة الإفصاح**
إجمالي الموجودات داخل وخارج العراق	يتم تثبيت المبلغ الظاهر في المركز المالي بشكل اجمالي
إجمالي الائتمان التعهدي لفروع المصرف داخل العراق	يتم تثبيت حسابات الائتمان التعهدي الظاهرة في حسابات خارج الميزانية لفروع المصرف داخل العراق فقط بشكل اجمالي
اجمالي التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى	يشمل هذا الحساب ((الائتمان الممنوح والاستثمارات المالية والارصدة المدينة لدى المصارف)) لدى المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الاخرى، أي باستثناء التوظيفات مع القطاع الحكومي والخاص (الافراد، الاسر المعيشية، المؤسسات غير الهادفة للربح).
الودائع والأموال المستقطبة من المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى	يشمل هذا الحساب الودائع والأموال المستقطبة (الاقتراض، التأمينات النقدية) من المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الاخرى، أي باستثناء الودائع والأموال المستقطبة مع القطاع الحكومي والخاص (الافراد، الاسر المعيشية، المؤسسات غير الهادفة للربح).
إجمالي التسهيلات والتمويلات الممنوحة	اجمالي مبلغ التسهيلات والتمويلات الممنوحة قبل استبعاد المخصصات والفوائد المستحقة غير المقبوضة (أي الائتمان المنتج +الائتمان غير المنتج).
حجم المعاملات الصادرة عبر نظام المدفوعات RTGS	يشمل هذا الحساب المبالغ التي قام المصرف بتحويلها الى جميع المصارف والمؤسسات والافراد عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS
إجمالي الموجودات لفروع المصرف خارج العراق	تشمل اجمالي موجودات فروع المصرف خارج العراق فقط
إجمالي الائتمان التعهدي لفروع المصرف خارج العراق	يتم تثبيت حسابات الائتمان التعهدي الظاهرة في حسابات خارج الميزانية لفروع المصرف خارج العراق فقط.
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر.	تشمل الأوراق المالية المتاحة للبيع (مدرجة أو غير مدرجة في الأسواق المالية) وكذلك الاوراق المالية المدرجة ضمن محفظة المتاجرة.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

الملحق رقم (2) تغيير الأهمية النظامية للمصرف

المثال الموضح في الجدولين ادناه يوضح حالة افتراضية للمصرف (A) و (B) اللذان شهدا تغيير في الأهمية النظامية خلال فترة التطبيق الفعلي.

الجدول الخاص بمصرف (A):

تاريخ تطبيق المتطلب	البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها	متطلب رأس المال الإضافي %، وفقاً للأهمية النظامية للمصرف	متطلب رأس المال المطلوب إضافته إلى رأس المال الأساسي المستمر
2023 (%25)	كما في 2022/12/31	%0.75	0.19 = (0.25 * 0.75)
2024 (%50)	كما في 2023/12/31	%1.75	0.86 = (0.5 * 1.75)، يتطلب من المصرف الزيادة من 0.19 إلى 0.86
2025 (%100)	كما في 2024/12/31	%2.50	2.5 = (100 * 2.5)، تطلب من المصرف الزيادة من 0.86 إلى 2.5

الجدول الخاص بمصرف (B):

تاريخ تطبيق المتطلب	البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها	متطلب رأس المال الإضافي %، وفقاً للأهمية النظامية للمصرف	متطلب رأس المال المطلوب إضافته إلى رأس المال الأساسي المستمر
2023 (%25)	كما في 2022/12/31	%1.25	0.3 = (0.25 * 1.25)
2024 (%50)	كما في 2023/12/31	%0.75	0.3 = (0.5 * 0.75)، لا يتطلب من المصرف الزيادة كونها تحققت في العام الماضي
2025 (%100)	كما في 2024/12/31	%0	0 = (100 * 0)، لا يتطلب من المصرف أي رأس مال إضافي وذلك لخروجه من الأهمية النظامية

الملحق رقم (3) ملخص الإجراءات الاستباقية المتعلق بنظام الحوكمة المؤسسية ونظام إدارة المخاطر

هناك مجموعة من الإجراءات الاستباقية يتطلب الالتزام بها والمتمثلة بالآتي:

أولاً: الإجراءات المتعلقة بنظام إدارة المخاطر وهي كالاتي:

1- تزويدنا بالإجراءات التي تدعم عملية مراجعة وتحديث مكونات الإطار العام لإدارة المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر (السياسات والإجراءات، سيناريوهات اختبارات الضغط).

2- تزويدنا بالتقارير الخاصة بعمل لجنة إدارة المخاطر، وكذلك ملخص لاهم القرارات والاجراءات التي يتم متابعتها والاشراف عليها من قبل اللجنة.

3- تزويدنا بالإجراءات المتخذة لغرض تعزيز فاعلية عملية مشاركة المعلومات والمخرجات بين الأقسام الرقابية وبما يسهم في عملية تحسين حوكمة المخاطر.

4- تزويدنا بالإجراءات المتخذة لغرض تقليل وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وعلى وجه الخصوص المخاطر المادية الواردة في الضوابط الرقابية.

البنك المركزي العراقي
مجلس الإدارة

ثانياً: الإجراءات المتعلقة بنظام الحوكمة المؤسسية متمثلة بالآتي:

1- تزويدنا بالسياسات والإجراءات التي تم مراجعتها او تحديثها والتي تسهم في زيادة فاعلية نظام الحوكمة منها على سبيل المثال لا الحصر (سياسة تضارب أصحاب المصالح، سياسة ملائمة اعضاء مجلس الإدارة، السياسة المعتمدة في تقييم مجلس الإدارة، السياسة المعتمدة في ادارة العمليات مع الجهات ذات العلاقة).

2- تزويدنا بالتقارير الصادرة عن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وما هي الاجراءات المعتمدة في مشاركة المخرجات الخاصة بكل لجنة فيما بينهم.

3- ما هي الاجراءات التي تم اعتمدها لغرض تحسين عمليات الافصاح والشفافية.

4- تزويدنا بنتائج متابعة تنفيذ المبادرات الواردة في الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للمصرف.

الملحق رقم (4) الأسلوب المعتمد لاختيار عينة المصارف الخاضعة للتطبيق

يتم تحديد عينة المصارف المشاركة في التصنيف اعتماداً على العديد من المؤشرات التي سيعتمدها هذا البنك لتحديد هذه العينة وكما موضحة أدناه على سبيل المثال لا الحصر:

1. المصارف التي تم تصنيفها كمصارف مهمة نظامياً على المستوى المحلي للعام الذي يسبق فترة التطبيق.
2. الحصة السوقية للمصرف (اجمالي الموجودات): يتم الاعتماد على اجمالي موجودات المصرف الظاهر في بيان المركز المالي للفترة الخاضعة لعملية التطبيق.
3. الائتمان الممنوح للقطاع: يتم الاعتماد على حجم الائتمان/ التمويل الممنوح والظاهر في جانب الموجودات للفترة الخاضعة لعملية التطبيق.
4. حجم الودائع: يتم الاعتماد على اجمالي الودائع المستقطبة (ودائع مصارف، ودائع جهات أخرى) الظاهرة في جانب المطلوبات للفترة الخاضعة لعملية التطبيق.
5. حجم المعاملات الصادرة عبر نظام المدفوعات RTGS.